


ورقة علمية

# الفساد في القطاع الحكومي السوري قبل الثورة

يحيى السيد عمر

سبتمبر 2021

## مركز ترندز للدراسات الاقتصادية

مُؤسَّسة بحثية عِلْمية مستقلّة؛ تهتم بدراسة وتحليل الأحداث الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، وتداعياتها على الجوانب السياسية والاجتماعية. يعمل المركز على دراسة تأثيرات الأحداث الاقتصادية على الواقع السياسي والإستراتيجي في سوريا وعموم المنطقة، وتحليل تداعياتها وانعكاساتها. كما يُعنَى المركز بدراسة الواقع الحالي للبنى الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتحديد العلاقات فيما بينها بما يُشكّل دعمًا حقيقيًّا لصُنّاع القرار، ويُشكّل قيمة اقتصادية مضافة لرجال وروّاد الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

TRENDS Economic studies | ترندز للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi

### للتواصل مع المركز

info@trendsstudies.org
trendsstudies.org

جميع الحقوق محفوظة لمركز ترندز للدراسات الاقتصادية

# فهرس


ملخص البحث 4

مُقدّمة 5

المبحث الأول

القطاع الحكومي السوري بين أنظمة الحكم المتعاقبة 7

المَبحَث الثّاني

مظاهر وقطاعات الفساد في سوريا قبل الثورة 13

النتائج والتوصيات 25

قائمة المراجع 26

# ملخص البحث

تنطلق هذه الورقة من خطورة الفساد في سوريا، وتأثيره على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ومساهمته المباشرة في هَدْر الموارد الاقتصادية، وتدرس هذه الورقة مؤشرات الفساد وأسبابه وتحديد مسؤولية السلطة السياسية عنه ومسؤوليتها عن تحوُّله لمنظومة متكاملة.

درست الورقة الفساد في عدة حِقَب زمنية في ظل النظام الحاكم بدءًا من انقلاب البعث في هام 1963، مرورًا بفترة حكم الأسد الأب، وانتهاءً بحكم الأسد الابن حتى عام قيام الثورة السورية في 2011.

وخلصت الورقة لعدة نتائج؛ من أهمها أنه من غير الممكن مُعالجة الفساد في سوريا دون إسقاط النظام السياسي الراعي له.

# مُقدّمة

يُشكّل الفساد الإداري إحدى أبرز الظواهر السلبية التي تنخر أُسُس المؤسسات الحكومية في مختلف الدول لا سيما في الدول النامية، وغالبًا ما يترافق هذا الفساد بتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأحيانًا ينعكس على الجانب الأخلاقي، ومن شأنه التسبُّب بتآكل الموارد الاقتصادية، كما يؤثّر سلبًا على الانتماء الوطني.

وعمومًا يمكن القول بأن الفساد الإداري في القطاع الحكومي يُؤثّر سلبًا على جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وبنظرة فاحصة موضوعية على واقع الدول المتقدّمة نجد أنه غالبيتها تكافح الفساد، وتسعى للقضاء عليه أو لإبقائه في الحدود الدنيا.

ومما يؤكّد على شدة اهتمام دول العالم بظاهرة الفساد وسُبُل مكافحته: ظهور مؤشر مدركات الفساد(1)؛ الذي يَقيس معدل الفساد في جميع دول العالم. ولهذا تسعى غالبية الدول المتقدمة لسَنّ تشريعات تضمن مُلاحَقة الفساد والحدّ منه، وهذا يُفسِّر أيضًا التركيز الدولي على معايير الحوكمة والشفافية بهدف الحرص على عدم وجود أيّ بيئة سياسية أو اجتماعية تسمح بنمو الفساد.

وفيما يخص سوريا، فهي من الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة من الفساد الإداري؛ إذ غالبًا ما تكون في القسم الأخير من قائمة الفساد(2).

---

1. مؤشر مدركات الفساد: مؤشر سنوي ينشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995م، ويصنف المؤشر الدول بحسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 - 100 درجة. للمزيد: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: https://cutt.us/zpjAg

2. يمكن الاطلاع على ترتيب سوريا في قائمة مؤشر مدركات الفساد على الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية العالمية، متاح على الرابط: https://cutt.us/u81I2

وتُعدّ سوريا في عام 2021 من أكثر الدول فسادًا في العالم، إلا أن هذه الظاهرة ليست جديدة، وعلى الرغم من أن ظروف الأزمة السورية سبَّبت ارتفاعًا في معدلات الفساد إلا أنها ومنذ عقود تعاني من فساد حادّ نخر مفاصل غالبية المؤسسات الحكومية، مما أدّى إلى تدني المؤشرات الاقتصادية، إضافةً لظهور أزمات اجتماعية وسياسية.

ويمكن القول بأن الفساد المتعاقب في القطاع الإداري السوري خلال العقود السابقة تحوَّل لمناخ عام مسيطر؛ إذ أحبطت أيّ آمال بمعالجته أو حتى التقليل من حدّته.

كما يمكن القول بأن أيّ سَعْي لمعالجة هذه الظاهرة لن يُكتَب لها النجاح ما لم يتم معالجة أسبابها، ومعالجة الأسباب لا تتم إلا بعد دراسة مظاهر الفساد المستشري، ولذلك تسعى هذه الدراسة لدراسة واقع الفساد في القطاع العام في سوريا قبل الثورة.

شكَّلت الثورة السورية علامة فارقة في تاريخ سوريا الحديث، ومما لا شك به أنها لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتيجة حتمية للخلل السياسي والإداري والاقتصادي في الدولة السورية. وهذا الخلل هو نتيجة مباشرة للفساد الذي سيطر على سوريا طيلة عقود، فهي ردة فِعْل طبيعية على الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي سبَّبه الفساد، وهذا الفساد ما كان ليستشري بهذا الشكل لو لم يَلْقَ دعمًا وتغطية سياسية من السلطة السياسية، لذلك نسعى في هذه الدراسة لتحديد مؤشرات الفساد وإسقاطاتها على الواقع العام السوري والذي سبَّب الثورة في سوريا.

# المبحث الأول

## القطاع الحكومي السوري بين أنظمة الحكم المتعاقبة

شهدت سوريا بعد الاستقلال عدة أنظمة حكم، فمن الاستقلال وحتى حكم حزب البعث[1] عام 1963 شهدت حراكًا سياسيًّا واضحًا، كما شهدت انقلابات متعددة عقب الاستقلال. كما تعتبر تجربة الوحدة مع مصر عام 1958 علامة فارقة في تاريخها السياسي، وهذا التقلُّب السياسي انعكس على واقع القطاع العام فيها، وتعتبر الفترة الممتدة من حكم البعث حتى بداية الثورة السورية عام 2011 أكثر الفترات ركودًا سياسيًّا. إن هذه التقلبات السياسية تُلْقِي بظلالها على أداء القطاع العام وعلى بِنْيته التنظيمية.

وتُشكّل دراسة واقع القطاع الحكومي مدخلًا نظريًّا لتحديد واقع الفساد في هذا القطاع، فبدون الوقوف على تاريخه ونشأته وتطوُّره قد يكون من الصعب دراسة اتجاه الفساد ومَنْحَاه، لذلك نسعى في هذا المبحث لدراسة نشأة القطاع العام وتطوُّره في ظل أنظمة الحكم المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى بداية الثورة السورية.

### نشأة القطاع الحكومي السوري

يُعدّ تاريخ استقلال سوريا عن الانتداب الفرنسي عام 1946 علامة فارقة في تاريخها؛ إذ امتلكت الدولة السورية بعد هذا التاريخ المقومات الرئيسة للحكم الذاتي، وشهدت بعد الاستقلال الولادة الفعلية لمؤسسات القطاع العام، فعلى الرغم من وجود بعض المؤسسات في ظل الانتداب الفرنسي، إلا أنها كانت مؤسسات محدودة ومنخفضة الأثر والفاعلية.

1. حزب البعث: حزب سياسي تأسس عام 1947م، من قبل ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي وصلاح الدين البيطار، سيطر على الحكم في سوريا بعد انقلاب عام 1963. وتعززت سيطرته على الدولة السورية بعد استلام حافظ الأسد الحكم عام 1970. للمزيد: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: https://cutt.us/iwkRC

فعلى سبيل المثال: تأسَّس المصرف المركزي السوري عام 1953[1]، ليتولّى مهمة إصدار العُملة السورية، وتنظيم النشاط الاقتصادي في البلاد، كما تم تأسيس غالبية المؤسسات الحكومية في فترات متعاقبة بعد الاستقلال، ولا يوجد تاريخ محدّد لولادة القطاع الحكومي السوري، فهو تشكَّل خلال سنوات عديدة امتدت لعقدين من الزمن؛ وذلك لضعف التجربة الحكومية السورية نتيجة الانتداب الفرنسي، ونتيجة الأزمات العسكرية والسياسية التي واجهتها الدولة السورية آنذاك، بدءًا من حرب فلسطين عام 1948، مرورًا بسلسلة الانقلابات المتتالية التي بدأت عام 1949، واستمرت حتى عام 1955، فهذه الأحداث أدَّت لبُطْء إحداث مؤسسات القطاع العام، ولذلك استمر تأسيسها لما يقارب عقدين من الزمن.

## القطاع الحكومي منذ الاستقلال وحتى حكم البعث 1963

شهدت الفترة الممتدة من الاستقلال حتى بداية حُكم البعث في عام 1963 تغيُّرات بنيوية واضحة في هيكلية القطاع العام في سوريا، ومما ساعد على تعزيز هذه التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد بدءًا بالانقلابات المتكررة، ومرورًا بتجربة الوحدة مع مصر بين عامي 1958 - 1961، وفي هذه المرحلة بدأت مؤسسات القطاع العام بالظهور، ويمكن القول بأن القطاع العام الحكومي في هذه المرحلة لم يكن ناضجًا بما فيه الكفاية، وذلك بسبب ضعف التجربة الحكومية، وبسبب حداثة عهد هذا القطاع.

كما أن نظام الحكم لم يكن مستقرًّا ولم تتَّضح الهوية الاقتصادية والسياسية للدولة بما فيه الكفاية، فالصراع العربي الصهيوني أدَّى لانشغال غالبية الدول العربية بالوضع الخارجي على حساب الداخلي؛ مما انعكس سلبًا على فاعلية ونُضْج القطاع العام.

1. مصرف سوريا المركزي، موقع sa.investing، متاح على الرابط: https://cutt.us/jfgxK

كما أن تجربة الوحدة مع مصر أثَّرت على القطاع العام، فأثَّرت سلبًا في بعض القطاعات وإيجابًا في أخرى، وساهمت الوحدة في نقل بنية العمل من مصر إلى سوريا، وفي هذه المرحلة تم تأميم العديد من شركات القطاع الخاص ودَمْجها مع مؤسسات القطاع الحكومي، مما جعل نطاق التغيير في هيكلية القطاع العام واسعًا. وفي المرحلة الممتدة من الانفصال وحتى حكم البعث شهد القطاع العام تغيرُّات عدة أيضًا، وإن كانت لا تَرْقى لدرجة التغيُّرات التي حدثت في ظل الوحدة مع مصر.

## القطاع الحكومي السوري بين حكم البعث وانقلاب الأسد 1970

على الرغم مِن قِصَر المدة الزمنية بين انقلاب البعث عام 1963 واستلام الأسد الأب السلطة عام 1970، إلا أنها شهدت تغييرات جوهرية، فمن جهة أولى استمرت مؤسسات القطاع بالظهور، كتأسيس البنك التجاري السوري عام 1966[1]، وتأسيس البنك العقاري السوري في ذات العام، وغيرها من المؤسسات.

في هذه المرحلة شهد القطاع العام السوري بَدْء سيطرة العقيدة الحزبية عليه، فبعد سيطرة حزب البعث على الحكم عام 1963 سعى لوصول أنصاره إلى المفاصل المُهمَّة في المؤسسات الحكومية، وتم استبعاد كل مَن يخالف التوجُّه السياسي للحزب، وبَسَط الحزب سيطرته الفكرية وسَعَى لتسويق عقيدته الأيديولوجية في المؤسسات العامة، وشهد أداء القطاع العام في هذه المرحلة تراجعًا نتيجة سيطرة العقائد الأيديولوجية على معايير الأداء، وبات الهمّ الرئيس للحكومة آنذاك تدعيم ولاء المؤسسات العامة لا سيما مؤسسة الجيش والمؤسسات الأمنية.

1. الموقع الرسمي للبنك التجاري السوري، متاح على الرابط: https://cutt.us/li2cc

## القطاع الحكومي في ظل حكومة الأسد الأب

يُعدّ وصول حافظ الأسد[1] إلى الحكم بعد انقلاب عام 1970 مرحلة فاصلة في تاريخ سوريا الحديث، وفي مطلع حُكْمه شهدت المؤسسات العامة ارتفاعًا ملحوظًا في أدائها، وتوسَّعت أُفقيًّا وعموديًّا، وبلغ القطاع العام ذُروة توسُّعه خلال السبع سنوات الأولى من حكمه، مدعومًا بالتمويل الخليجي بعد حرب أكتوبر 1973، إلا أن هذا القطاع بدأ بعدها بالتراجُع الحادّ، وانخفض أداؤه، لا سيما بعد شلّ الحركة السياسية في البلاد وتفرُّد حزب البعث بحكم الدولة والمجتمع وارتفاع معدل السطوة الأمنية، وفي هذه المرحلة ازدادت أهمية الولاء الحزبي والعقائدي كوسيلة وحيدة للعمل في مؤسسات الدولة.

في عهد حافظ الأسد تم الاهتمام بشكل كبير بالمؤسسات العسكرية والأمنية، والتي تم تغذيتها بالضباط والأفراد المنتمين للأقليات لا سيما الطائفة العلوية التي ينتمي إليها حافظ الأسد، وهذا الاهتمام المتزايد بالجيش والمؤسسات الأمنية انعكس تراجعًا في أداء المؤسسات المدنية الحكومية؛ الأمر الذي انعكس على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على المستويين الكلي والجزئي. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ارتفاع حدة الفقر في البلاد بدءًا من عام 1980، كما ازداد معدل الهجرة الخارجية لا سيما هجرة الكفاءات؛ ففي دراسة لخبراء الهجرة والتنمية في الأمم المتحدة فإن نسبة المهاجرين السوريين ممن هم في المستوى التعليمي الثالث (الجامعي وما فوق) بلغت 35% من مجمل المهاجرين السوريين[2]، وهو معدل مرتفع نسبيًّا، ومما لا شك به أن تراجُع أداء المؤسسات الحكومية وارتفاع نسبة الفقر والبطالة تُشكّل أحد الأسباب المؤدية لهجرة العقول.

1. حافظ الأسد: (1930- 2000)، رئيس سوريا بين عامي 1970- 2000. وُلِدَ في قرية القرداحة لأسرة علوية فقيرة، وصل لحكم سوريا من بوابة الجيش، تدرج في السلك العسكري إلى أن وصل لقيادة الجيش ورئاسة الجمهورية، خاض مع مصر حرب أكتوبر 1973، ولاقى أداءه في هذه الحرب استحسان الشعب السوري، إلا أنه سرعان ما استبدل هذا الرضا بسخط بعد السيطرة المطلقة على المجتمع والدولة، إضافةً لانتشار الفساد في المؤسسات العامة، وبعد حربه ضد حركة الإخوان السلمين. للمزيد: موقع المعرفة، متاح على الرابط: https://cutt.us/mjIV1

2. أبو حلاوة، كريم، هجرة الكفاءات والعقول السورية نزيف تنموي مستمر، سلسلة قضايا التنمية البشرية في سوريا، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، كانون الثاني / ديسمبر 2018، ص13.

كما شهد القطاع العام في سوريا في ظل حكم حافظ الأسد ارتفاع معدل البطالة المُقنَّعة بشكلٍ حادّ، فتم تكديس مئات العاملين الموالين سياسيًّا وعقائديًّا في مؤسسات الدولة، الأمر الذي أدَّى لانخفاض الأداء العام.

وشهد القطاع العام في ظل الأسد الأب خصخصة مبطَّنة، فعلى الرغم مِن رَفْع شعار الاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي حاكم لاقتصاد الدولة والمجتمع، إلا أن الواقع يشير إلى خصخصة مبطنة من خلال تسليم قسم من موارد الدولة للعائلات المُقرَّبة من عائلة الأسد، كمَنْح إدارة مرفئ اللاذقية آل الأسد بشكل سرّي، وغيرها من المِنَح ذات الطابع العائلي والعقائدي.

## القطاع الحكومي السوري في ظل الأسد الابن

شهد القطاع العام في ظل حكم بشار الأسد الذي ورث الحكم عن أبيه عام 2000 نهضة واضحة، مدعومة بالانفتاح السوري على دول الغرب، إلا أن هذه النهضة لا تتناسب مع الوعود التي أطلقها الأسد الابن في مستهل حُكمه، والتي وعد فيها بتنفيذ برامج للإصلاح والتغيير وتعزيز المساءَلة والشفافية، فعلى الرغم من تحسن أداء غالبية مؤسسات القطاع العام إلا أن أداءَها بقي متدنيًا نسبيًّا.

وفي ظل الأسد الابن ازداد معدل النمو الاقتصادي كما ازداد معدل الدخل الفردي والناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات الإيجابية التي تم تحقيقها بين عامي 2000- 2011، ففي عام 2009 ارتفع أداء القطاع الحكومي بشكل واضح؛ إذ بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي5.9%(1).

كما كانت سوريا عشية اندلاع الثورة السورية عام 2011 بلدًا سريع النمو من بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، إلا أن هذا النمو الجيد والارتفاع الواضح في معدل أداء المؤسسات الحكومية لم ينعكس بشكل مباشر على جميع الشرائح

1. سوريا - معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط: https://cutt.us/pDFA9

الاجتماعية؛ فعلى الرغم من تحسُّن المؤشرات الاقتصادية الفردية وانخفاض معدلات الفقر في البلاد؛ إلا أن العوائد الاقتصادية لم تُوزّع بطريقة عادلة، فنسبة المشاركة في العمل والإنتاج كانت تبلغ 43.5%، وهي من أدنى المعدلات العالمية(1)؛ فأداء القطاع الحكومي الجيد لم يكن في متناول الجميع، بل استفادت منه شرائح محددة بنسبة كبيرة مقابل فائدة متدنية لشرائح أخرى، وهذا ما تؤكده المؤشرات العالمية، فنسبة التفاوت في الدخل وفقًا لمؤشر جيني(2) بلغت 32.7 في عام 2011(3)، وهو من المعدلات المرتفعة، مما يؤكد عدم عدالة توزيع الدخل.

1. خسائر الحرب، التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، إصدارات مجموعة البنك الدولي، ص4.

2. مؤشر جيني: استمد اسمه من العالم كورادو جيني، وهو من المقاييس المهمة والأكثر شيوعًا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسًا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1,1) في الرسم البياني)، وضرب هذه المساحة بـ 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد. للمزيد موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: https://cutt.us/r9GvM

3. خسائر الحرب، التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، إصدارات مجموعة البنك الدولي، ص4.

## المبحث الثاني

## مظاهر وقطاعات الفساد في سوريا قبل الثورة

يُعدّ الفساد من أخطر الآفات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية على الدولة والمجتمع، فهو كفيل بعرقلة النمو والتطور، ناهيك عن دوره السلبي والواضح في خلق أزمات اجتماعية غالبًا ما تتطوَّر لأزمات سياسية، ففي ظل الفساد تستفيد شرائح سياسية محددة مقابل ضرر واسع وحادّ على معظم الشرائح لا سيما المتوسطة والفقيرة.

كما أن الفساد يقود لتآكُل السِّلْم الاجتماعي وتوليد النعرات الانفصالية، وغيرها من النتائج السلبية المقترنة به. ولهذا نجد غالبية الدول تسعى لحماية أنظمتها ومجتمعاتها من تَبِعات الفساد وآثاره الهدّامة، وفيما يخص سوريا، فهي تُعتبر من الدول ذات معدلات الفساد المرتفعة؛ إذ يفوق معدل الفساد فيها جميع الدول الإقليمية، وغالبًا ما كانت سوريا تتذيَّل قائمة الدول وفقًا لمعيار الفساد الحكومي وفساد القطاع العام، وفي هذا المبحث نسعى لتسليط الضوء على مظاهر الفساد في القطاع الحكومي العام في سوريا، وتحديدًا في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة السورية عام 2011.

### مؤشرات الاقتصاد السوري بين الموارد المتاحة والواقع الملموس

تملك الدولة السورية العديد من الموارد في مختلف المجالات، بدءًا من الموارد الطبيعية، والبيئة الصالحة، الزراعة والموقع الجغرافي الذي من شأنه تعزيز موقع سوريا التجاري، ويُحفّز تجارة الترانزيت، فمن ناحية الموارد الطبيعية وفيما يتعلق بإنتاج النفط تمتلك سوريا 0.18% من الاحتياطي النفطي العالمي(1)، وفي عام

1. الحسين، عدنان. أرقام مثيرة عن النفط السوري... مستقبل شرق الفرات الخفي، الجزيرة، 23 نوفمبر 2019، متاح على الرابط: https://cutt.us/VS1mK

2000 بلغ إنتاج سوريا من النفط أكثر من 600,000 برميل يوميًّا، وفي عام 2011 كان الإنتاج 386,000 برميل يوميًّا(1).

أما الزراعة والإنتاج الحيواني فكانت تُشكّل 25% من إجمالي الصادرات و7% من إجمالي الواردات، وبلغ إنتاج القمح 4,1 مليون طن وإنتاج القطن 1.1 مليون طن(2). ناهيك عن مئات الآلاف من أطنان اللحوم والحليب ومختلف أنواع الإنتاج الحيواني؛ كما تمتّعت سوريا بواردات من تجارة الترانزيت وقطاع النقل وغيرها من الإيرادات، ففي عام 2010 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 40 مليار دولار(3). كلّ هذه البيانات تدل على امتلاك سوريا واردات عدة تُمكّنها من رفع مستوى حياة الفرد.

إن هذه الموارد الاقتصادية العديدة انعكست على حياة الأفراد في سوريا؛ إلا أنها كانت دون المستوى المطلوب، فالارتفاع الحاصل في النمو الاقتصادي والناتج القومي المحلي لا سيما بعد عام 2000 لم تنعكس على جميع الأفراد، لا سيما أن الحكومة السورية اتبعت في السنوات التي سبقت الثورة سياسة اقتصادية جديدة، والتي تمثّلت باقتصاد السوق الاجتماعي، والذي أثّر بالسلب اقتصاديًّا واجتماعيًّا، فاستفادت منه فئات محدَّدة مقابل ضرر حادّ لفئات واسعة، وأدّت هذه السياسات إلى تآكُل الطبقة الوسطى.

ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة التي سبقت الثورة السورية أن المدن الكبرى شهدت نموًّا واضحًا، لا سيما حلب ودمشق، مقابل تردّي أوضاع غالبية المدن المتوسطة والأرياف، ففي حلب ودمشق لُوحِظ فوارق اقتصادية واجتماعية حادة بين سكان المدن والريف، فغالبية الدعم الحكومي قُدِّم لمراكز المدن فيما حُرِمَت منه الأرياف، ففي تقرير مشترك تم إعداده مِن قِبَل حكومة النظام ومنظمة الأمم

1. الصراع على النفط السوري... لروسيا النصيب الأكبر والولايات المتحدة تسيطر عبر وكلاء، الشرق الأوسط، 9 ديسمبر 2019، متاح على الرابط: https://cutt.us/4ePHE

2. تصورات اولية لاستراتيجية سوريا الزراعية، صحيفة البيان، 9 يونيو 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/k89MS

3. بيانات اقتصادية حول سوريا، مجموعة البنك الدولي، متاح على الرابط: https://cutt.us/Ckmgu

المتحدة توصّل إلى أن نسبة الفقر في ريف حلب كانت الأعلى في سوريا في فترة ما قبل عام 2011[1]. هذه المؤشرات تدل على أن النظام الاقتصادي في سوريا قبل الثورة السورية عانَى من خلل هيكلي مبني على فساد اقتصادي وسياسي.

## مظاهر الفساد ومؤشراته في القطاع الحكومي

لا يخلو قطاع حكومي في سوريا من جانب من جوانب الفساد، الذي كان مدعومًا مِن قِبَل منظومة فساد سياسي، فالفساد الاقتصادي والإداري هو نتيجة للفساد السياسي وليس العكس، وفيما يلي نناقش مؤشرات ودلائل الفساد في عدة قطاعات اقتصادية في سوريا قبل الثورة السورية.

## الفساد في القطاع الزراعي

تُعدّ سوريا بلدًا زراعيًّا، فالزراعة تُشكّل أحد أهم الموارد الاقتصادية في البلاد، وهي تُشكّل 25% من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، كما يعمل بها 44% من القوة العاملة[2]. وشهد القطاع الزراعي نهضة واضحة في بداية حكم بشار الأسد، إلا أن هذا القطاع بدأ بالانتكاس بعد عام 2005، وهو ما أثّر سلبًا على شريحة واسعة من السوريين لا سيما أن هذا القطاع يستوعب ما يقارب من نصف عدد القوى العاملة في سوريا. ومن مظاهر الفساد في تلك الفترة تخفيض الدعم عن مستلزمات العملية الزراعية.

وبغضّ النظر عن حيوية هذا القطاع تم تحويل الدعم عنه لقطاعات أخرى منخفضة الأهمية؛ لكونها تُحقّق مصالح الطبقة السياسية. فعلى سبيل المثال: نشط في سوريا قبل الأزمة قطاع الخدمات بشكل واضح، وهذا النشاط الاقتصادي تم تحفيزه بدعم حكومي على حساب الإنتاج الزراعي.

1. التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية الثالثة في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة.
2. ماضي، نذير. التمهيد للأزمة: التدهور السياسي للزراعة في سوريا، Middle east direction، 15 ديسمبر 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/8DtyA

ومِن نماذج الفساد الحاصل في القطاع الزراعي السوري: أزمة الحبوب عام 2008، والتي سبقها في عام 2007 إنتاج وفير من القمح جاوز 4 ملايين طن، إلا أن الحكومة لم تشترِ من الفلاحين إلا ثلث الإنتاج، مما ألحق ضررًا واضحًا بالمزارعين. وفي عام 2008 وبسبب الجفاف عانت البلاد من أزمة خانقة في القمح والطحين، وزاد الأمر سوءًا قرار الحكومة برفع الدعم عن المحروقات؛ الأمر الذي أدَّى لعدم قدرة الفلاحين على ريّ المحصول، وانتهى الأمر بأزمة طحين خانقة.

## الفساد في القطاع الصناعي

عانى القطاع الصناعي في سوريا مِن تَبِعات الفساد، شأنه شأن باقي القطاعات. وعلى الرغم من ازدياد وتيرة التصنيع في سوريا في السنوات التي سبقت الثورة السورية؛ إلا أنه كان أقل من معدل النمو العام في البلاد، بمعنى أن حصة القطاع الصناعي من الدعم الحكومي كانت متواضعة مقارنةً بالدعم المقدَّم لقطاع الخدمات، فالإنتاج الصناعي شهد نموًّا متسارعًا في العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي إلا أن هذه الوتيرة تراجعت بشكل ملحوظ، ففي عام 2009 لم يساهم القطاع الصناعي إلا بـ6.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي(1)، وهي نسبة متدنّية جدًّا، وتعكس مدى تراجع هذا القطاع.

تتعدّد مظاهر الفساد في القطاع الصناعي، ومنها على سبيل المثال: استفادة شرائح مُحدَّدة من الصناعيين بعقود الاستثمار، فهذه العقود لم تكن تُمنَح إلا للمستثمرين المُقرّبين من الطبقة السياسية أو وفقًا للولاء السياسي، وفي القطاع العام عانت نصف الشركات الصناعية العامة من الخسارة، فعدد الشركات الصناعية الخاسرة عام 2009 بلغ 43 شركة من أصل 92 شركة(2). والسبب في هذه الخسارة يتمثل

1. ضاهر، جوزيف. قطاع التصنيع في سوريا: النموذج الحالي للانتعاش الاقتصادي، Middle east direction، 31 مايو، 2019، ص 3، متاح على الرابط: https://cutt.us/Z0zCY

2. ضاهر، جوزيف. قطاع التصنيع في سوريا: النموذج الحالي للانتعاش الاقتصادي، مرجع سابق.

بالهدر والاختلاس وانتشار المحسوبيات، وغيرها من الأسباب التي ترتبط بشكل مباشر بقضايا الفساد.

وفي ذات الصدد تناولت العديد من التقارير محاولات المسؤولين تحويل العديد من الشركات الصناعية إلى خاسرة بهدف بيعها، وفي بعض الحالات تجري محاولات لاهتلاك آلات جديدة بهدف بيعها في السوق السوداء، وهذا الأمر تم بعد تنظيم قانون جديد للإهلاك يسمح بالتلاعب بقيمة المعامل والآلات(1).

ومن مظاهر الفساد الأخرى: قيام وزارة الصناعة السورية عام 2008 بالتعاقد مع شركتين أوروبيتين بهدف مراقبة المستوردات، والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، وتم توقيع العقد بقيمة 16 مليون دولار سنويًّا، ولاحقًا وبعد عدة سنوات اعترف الوزير بأن العقد لم يُحقّق أيّ فائدة للدولة السورية إلا أن هناك فئات محددة كانت مستفيدة من هذا العقد(2). ومما لا شك به أن هذا الفساد ما كان ليتم لولا وجود قبول به من السلطات العليا.

## الفساد في القطاع النفطي

يُعدّ النفط من أهم الموارد الاقتصادية في سوريا، فإيراداته تُشكّل 25% من الناتج المحلي الإجمالي(3)، وتتجاوز إيراداته السنوية 5 مليارات دولار أمريكي، وخلال فترة حكم الأسد الأب لم تكن تتوفر أيّ معلومات أو بيانات حول إنتاج البلاد من النفط أو حول الإيرادات؛ إذ كان هذا الأمر يُعتَبر من الأسرار القومية، وغالبية الأرقام في تلك الفترة مبنية على توقُّعات الهيئات الدولية. وفي ظل حكم الأسد الابن تم نشر الأرقام والإحصائيات كدليل على شفافية الحكومة، إلا أن هذه الشفافية

1. بك الشريف، فادي. سيرة قديمة جديدة ... شركات القطاع العام الخاسرة بين استنزاف الدولة وشهية الخصخصة، الأيام السورية، 20 أغسطس 2011، متاح على الرابط: https://cutt.us/1nNRt
2. براء، أسامة. قضية فساد يكشف عنها وزير الصناعة بسياق سرده لإنجازاته، زمان الوصل، 15 يناير 2013، متاح على الرابط: https://cutt.us/Acddu
3. سوريا - معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط: https://cutt.us/pDFA9

كانت في غالب الأحيان رمزية، ومن اللافت في سوريا أن إيرادات النفط لا تدخل في الموازنة العامة للبلاد، وهذا ما يثير الشكوك حول مصير إيرادات هذا القطاع الحيوي، وهذا ما دفَع بعض المحللين للقول بأن إنتاج سوريا يفوق الأرقام المعلنة، وذلك بهدف إما تمويل الجيش والضباط الكبار لكسب ولائهم، أو لاستثمار الإيرادات لتعزيز الحكم السياسي(1).

وفي السنوات القليلة السابقة للثورة السورية تم إدخال عدة شركات أجنبية للعمل في استثمار النفط السوري، إلا أن العقود المبرمة مع هذه الشركات لم تنعكس إيجابًا على واردات الدولة السورية، بل انتهت في جيوب المسؤولين، كما طال الفساد الشركات الفرعية التابعة لوزارة النفط السورية، ففي عام 2011 تم توثيق عملية احتيال قام بها مسؤولون سوريون؛ إذ اختلسوا من الشركة العامة لتوزيع المشتقات النفطية مبلغًا قدر بـ 2,800 مليار ليرة سورية(2).

## الفساد في القطاع العسكري

استفاد النظام السوري من التوتر الإقليمي والصراع العربي الإسرائيلي لزيادة الموازنة المخصصة للجيش، فهو يستحوذ على غالبية الإيرادات الحكومية، وهي لا تدخل في الموازنة العامة، بل تبقى سرية بيد رئيس الجمهورية، ومنذ بدء حكم الأسد الأب عمل على كسب ولاء قادة الجيش. ومِن الملاحَظ في سوريا أن قادة الجيش والضباط الكبار باتوا يُشكّلون طبقة أرستقراطية بالغة الترف والثراء، وهذا ما يُفسِّر عدم انهيار الجيش السوري عقب الثورة السورية على غرار ما حدث في ليبيا واليمن؛ إذ اتجه غالبية الجيش لصفوف الثورة، بينما في سوريا كانت الانشقاقات محدودة نسبيًّا، وذلك بسبب الترف والبذخ والسلطة التي ينعم بها غالبية ضباط الجيش، كما أن النظام السوري عمل خلال عقود على إفقار الأقليات الطائفية

1. أبو الخير، تمام. منهوب أبدًا: قصة النفط السوري منذ تأميمه قبل 65 عامًا، نون بوست، 22 ديسمبر 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/uADcu

2. سمكو، حمادي. رئيس الوزراء السوري: فساد سادكوب وآلهم أصبح واضحًا وضوح الشمس في كبد السماء، داماس برس، متاح على الرابط: https://cutt.us/XsGsn

بهدف دفعهم للالتحاق بالجيش بهدف كسب ولاء الجيش، وحتى على مستوى الضباط من الطوائف الأخرى تم إغداق المال عليهم لكسب ولائهم المطلق، وهذا ما لُوحظ في الثورة السورية وفي ما قبلها من حركات والتي قمعها الجيش بقسوة مُفرطة كما حدث بمجزرة حماة عام 1982.

كما أن للجيش السوري يدًا في تجارة المخدرات، لا سيما إبَّان الوجود السوري في لبنان؛ إذ تشير العديد من الأدلة إلى تورُّط ضباط من الجيش السوري في زراعة الأفيون في سهول البقاع اللبنانية، وتجهيز شبكات محلية ودولية لتسويقه، وهذا ما دعا السلطات الإسبانية لطرد القنصل العام في السفارة السورية عام 1985 نتيجة تورطه في تجارة المخدرات(1). كما نقلت مجلة الإكسبرس الفرنسية عام 1986 عن مسؤولين فرنسيين أن الضباط السوريين حقَّقوا عوائد فاقت المليار دولار من تجارة المخدرات وحدها(2)، ناهيك عن الفساد الداخلي في المؤسسة العسكرية وانتشار المحسوبيات والرشاوى والصفقات الوهمية، وغيرها من مؤشرات ودلائل الفساد.

## الفساد في القطاع الأمني

تُوصَف سوريا بأنها دولة أمنية، فالنظام الحاكم ومنذ بداية حكم الأسد الأب سعى للسيطرة على الدولة والمجتمع من خلال جهاز أمني قوي، فعدد الأجهزة الأمنية في سوريا يفوق العدد الموجود في أيّ دولة أخرى، فمنها ما هو متخصص بضباط الجيش وآخر متخصّص بالرقابة على الأفراد والمؤسسات المدنية، فلا تخلو أيّ مؤسسة أو فعالية مدنية من رقابة أمنية لصيقة، وتتعدَّد السجون والمعتقلات

1. زين العابدين، بشير. الفساد في سورية (1963 - 2000)... حقائق وأرقام، 1 يوليو 2011، متاح على الرابط: https://cutt.us/DZPss
2. زين العابدين، بشير. الفساد في سورية (1963 - 2000)... حقائق وأرقام، 1 يوليو 2011، مرجع سابق.

التي تتبع لهذه الأجهزة، ولبعضها سُمعة سيئة ذائعة الصيت كسجن صيدنايا[1] على سبيل المثال، ويُقدّر عدد السجون التابعة للأجهزة الأمنية بأكثر من 30 سجنًا، ويعمل في أجهزة المخابرات ما يقارب 300,000 شخص[2]، ولعبت هذه الأجهزة الأمنية دورًا بارزًا في قمع الثورة السورية عام 2011.

## بنية النظام الإداري والوظيفة العامة في سوريا

يُعدّ النظام الإداري السائد في سوريا منذ عقود نظامًا مبنيًّا على فسادٍ إداري واضح، وهذا ما يدفع للقول بأن مصطلح فساد الدولة لا يصلح للحالة السورية؛ فالمصطلح الأنسب قد يكون دولة الفساد، فقلّما تجد دائرة حكومية واحدة لا تعاني من انتشار الرشوة والمحسوبيات والاختلاس، وغيرها من المظاهر المرتبطة بالفساد، فالوظيفة الحكومية في سوريا باتت إحدى ركائز الفساد وإحدى الأدوات المُسبّبة للشرخ الاجتماعي.

فمن المصطلحات الشائعة في سوريا مصطلح "موقع أو وظيفة حساسة"، ولا يُقصَد بها وظائف تحتاج لقَدْر كبير من الجهد أو الخبرة، بل يُقصَد بها وظائف تمنح أصحابها امتيازات خاصة ودُخُولًا ضخمة تجعل من صاحبها في غضون سنوات قليلة من الطبقة الغنية. وهذا لا يتم إلا عن طريق الرشوة والاختلاس، ومما لا شك به أن أيّ مسؤول، مهما صغر أو علا شأنه، لا يستطيع مخالفة القوانين والدخول في عمليات مشبوهة دون توفر غطاء سياسي له من المسؤول الأعلى سلطةً منه، وهكذا حتى الوصول لأعلى الهرم، لذلك يمكن القول بأن الفساد في سوريا بات حالة شرعية تحميه الهيكلية السياسية والأمنية، وتضمن له مقومات وجوده واستمراره.

1. سجن صيدنايا: سجن عسكري قرب العاصمة السورية دمشق. السجن كان يستخدم لاحتجاز آلاف السجناء السياسيين، من بينهم أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين وسياسيين إسلاميين آخرين. قدرت منظمة العفو الدولية في فبراير 2017 أنه "بين 5000 إلى 13000 شخص أعدموا خارج نطاق القضاء في صيدنايا بين شهري سبتمبر 2011 وديسمبر 2015. للمزيد: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: https://cutt.us/6FlmF

2. زين العابدين، بشير. الفساد في سورية (1963 - 2000)... حقائق وأرقام، 1 يوليو 2011، مرجع سابق.

## المسؤولية في سوريا بين الولاء السياسي والخبرة العملية

تخضع الوظيفة العامة في جميع دول العالم لمعايير موضوعية وذاتية يُشترط توافرها في المتقدم، وذات الأمر ينسحب على سوريا، مع اختلاف جوهري يتمثل في طبيعة هذه المعايير، فقبل الموافقة على أيّ طلب للتوظيف أو للتكليف بمنصب أو مركز مسؤولية تتم دراسة أمنية تُحدّد مدى ملاءَمَة هذا الشخص لهذه الوظيفة أو لهذا المنصب، فالمعيار الأهم هو الولاء السياسي والحزبي، وما خلا ذلك من معايير أخرى كالخبرة والمعرفة فتعتبر قضايا ثانوية في سوريا، وهذا ما يُفسِّر ارتفاع نسبة هجرة العقول والكفاءات السورية للخارج، فهذه الظروف تُشكِّل طاردًا للعقول، ففي دراسة أجراها البنك الدولي عام 2005 قدّر عدد المهاجرين السوريين من حملة الجامعات 480,708 مهاجرين. وتُقدّر الجمعية الطبية العربية الأمريكية أن عدد الأطباء السوريين في أمريكا 6,000 طبيب، ويقدر عدد الأطباء السوريين في ألمانيا بـ18,000[1]. كل هذه الأرقام تتعلق بالفترة ما قبل الأزمة السورية، فهذه الأرقام الضخمة بالنسبة لبلد صغير نسبيًّا كسوريا تعتبر أرقامًا ضخمة، ومن الأسباب المؤدية لهذه الهجرة عدم الاهتمام بالعقول والكفاءات وانخفاض أهمية الخبرة والكفاءة في التوظيف؛ فالمعيار الأهم هو الولاء السياسي والحزبي.

## الولاء العائلي مدخل رئيس للسلطة

الولاء السياسي في سوريا يُشكّل المعيار الأهم للدخول لسلك العمل الحكومي، ولكن فيما يتعلق بمراكز السلطة والمسؤولية فيضاف لهذا المعيار معيار الولاء العائلي، لعائلة الأسد وللعائلات الأخرى الكبيرة المتحكمة بالبلاد كعائلة مخلوف وشاليش، وغيرها من العائلات الكبرى المتحكمة بالبلاد.

**فعلى سبيل المثال:** يستلم أقارب بشار الأسد عدة مراكز حيوية في البلاد، كأخيه

1. أبو حلاوة، كريم. هجرة الكفاءات والعقول السورية نزيف تنموي مستمر، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، ديسمبر 2018م، ص11.

ماهر الأسد الذي يقود الفرقة الرابعة في الجيش السوري، وابن خاله رامي مخلوف الذي يتحكم بقطاع الاتصالات، ومحافظ مدينة ريف دمشق والذي تربطه علاقة قربى بالأسد، ناهيك عن استلام أفراد من عائلة الأسد العديد من القطاعات الأخرى الحيوية في الدولة، كاستلام أفراد من آل الأسد مرفئ اللاذقية والعديد من المعابر الحدودية وقضايا التهريب وغيرها.

وفي غالبية هؤلاء يكون الولاء السياسي لعائلة الأسد أو لغيرها من العوائل المتحكمة في البلاد كفيلًا بالوصول لمراكز السلطة والمسؤولية مع إسقاط أيّ اعتبارات أخرى كالكفاءة والخبرة المهنية والفنية وغيرها من المعايير، فالولاء العائلي والسياسي أهم من أيّ معيار آخر.

## حزب البعث وتأطير الفساد في سوريا

كان حزب البعث من الأحزاب البارزة على الساحة السياسية في سوريا في فترة ما بعد الاستقلال، وبدأ دَوْره بالتنامي إلى أن سيطر على الساحة السياسية بالكامل بعد انقلاب عام 1963، وحتى بعد سيطرته على الساحة السياسية سعى للسيطرة على أنصاره سيطرة تامة، ونشأت نزاعات عدة انتهت بطرد بعض قيادي الحزب إلى العراق؛ ليشكّلوا هناك فرع حزب البعث العراقي، وذلك عام 1966، والتي عُرفت بـ"حركة شباط"، وبذلك سيطر البعث على أنصاره سيطرة تامة، وتعززت هذه السيطرة بعد انقلاب الأسد الأب عام 1970، وتم إرغام غالبية السوريين على الانتساب للبعث، وغدا شرط الانتساب للبعث شرطًا رئيسًا للوظيفة العامة، وحتى للقبول في الجامعات، ففي جميع الدوائر الحكومية وفي الجامعات والمدارس والنقابات والثكنات العسكرية يوجد فروع للبعث؛ بحيث حقّق سيطرة تامة ومطلقة على المجتمع والدولة السورية، وبلغ عدد المنتسبين لصفوفه عام 1985 أكثر من نصف مليون سوري(1). وتم استثمار المنسوبين عسكريًّا للسيطرة على الجبهة الداخلية،

1. زين العابدين، بشير. الفساد في سورية (1963 - 2000)... حقائق وأرقام، 1 يوليو 2011، مرجع سابق.

ففي أحداث الثمانينيات من القرن الماضي كان للبعث دور عسكري في التعبئة لقمع حركة الإخوان المسلمين، كما كان للبعث دور في ترشيح الموالين البارزين للمناصب السياسية والأمنية، فالبعث يُمثّل الوجه السياسي للفساد في سوريا طيلة عقود.

## القطاع الخاص في سوريا بين فكّي الفساد الحكومي والسلطة السياسية

يعاني القطاع الخاص في سوريا مِن تَبِعات الفساد شأنه شأن القطاع العام، فالمستثمرون الأفراد والأشخاص الاعتباريون يخضعون وبشكل مباشر لمنظومة الفساد المتحكمة بالبلاد؛ فالسلطة السياسية والجهاز الاقتصادي التابع للنظام يسعى لدعم المستثمرين الموالين للنظام وعرقلة الآخرين، كما أن الجهاز الأمني يبتزّ رجال الأعمال والشركات الخاصة للحصول على إتاوات أو حِصَص من الأرباح. وهنا يُلاحظ قلة الاستثمارات الخارجية التي دخلت سوريا في ظل النظام الحاكم، فعلى الرغم من التشريعات المُحفّزة للاستثمار ووجود المناطق الصناعية إلا أن الاستثمار الخارجي كان في حدوده الدنيا، وذلك نتيجة للإجراءات التعسفية التي تُمارَس في ظل منظومة الفساد الاقتصادي.

## دور الفساد في القطاع الحكومي السوري كمُحرّك للثورة السورية

قامت الثورة السورية عام 2011 نتيجة عقود طويلة من غياب المشاركة السياسية وغياب الحريات والديمقراطية وتسلُّط الأجهزة الأمنية، وغيرها من الأسباب. وكل هذه المؤشرات تنضوي تحت جناح منظومة الفساد، وبذلك يمكن القول بأن الفساد المستشري في البلاد يمثل السبب الرئيس للثورة السورية، فغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية وغياب سلطة القانون وفساد القضاء أدَّى لقيام السوريين بالثورة على نظامهم الحاكم.

ويُلاحظ هنا سعي النظام وأجهزته الإعلامية ومنظومة الفساد التي يُديرها لإفراغ الثورة السورية من محتواها الحضاري ومحاولة تسويقها على أنها فتنة.

وهنا نستذكر المعيار الذي وضعه الكاتب والمفكّر الفرنسي فيكتور هوغو(1) قبل عدة قرون للتمييز بين الثورة والفتنة؛ فقال: "إن الثورة هي حرب الكلّ على الجزء، بينما الفتنة هي حرب الجزء على الكل... الفتنة مصدرها ألم المعدة الفردي، بينما الثورة مصدرها ألم العقل الجماعي"(2)؛ والثورة الثورية وفق هذا المعيار هي ثورة بالمطلق؛ فهي خروج "الكل" المتمثل بالشعب السوري على "الجزء" المتمثل بالنظام الحاكم ومنظومة الفساد التي يرعاها.

1. فكتور هوجو: (1802 - 1885)، أديب وشاعر وروائي فرنسي، يُعدّ من أبرز أدباء فرنسا في الحقبة الرومانسية. تُرجمت أعماله إلى أغلب اللغات المنطوقة، وهو مشهور في فرنسا باعتباره شاعرًا في المقام الأول ثم راويًا، وقد ألّف العديد من الدواوين، لعل أشهرها ديوان تأملاتLes Contemplations وديوان أسطورة العصور La L é gende des si è cles، أما خارج فرنسا، فهو مشهور لكونه كاتبًا وراويًا أكثر من كونه شاعرًا، وأبرز أعماله الروائية هي رواية البؤساء وأحدب نوتردام، كما اشتهر في حِقْبته بكونه ناشطًا اجتماعيًّا؛ حيث كان يدعو لإلغاء حكم الإعدام، في كتابه الشهير Le dernier jour d ' un condamn é كما كان مؤيدًا لنظام الجمهورية في الحكم، وأعماله تمسّ القضايا الاجتماعية والسياسية في وقته. للمزيد: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: https://cutt.us/On9W5

2. هوجو، فكتور. البؤساء. ترجمة منير البعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، 1979.

# النتائج والتوصيات

**خلصت هذه الورقة لعدة نتائج تتمثل بالنقاط التالية:**

1. يُشكّل الفساد في سوريا منظومة متكاملة مدعومة بنظام سياسي ومَحْمية بأجهزة أمنية وعسكرية.
2. لا يُشكّل الفساد في سوريا ظاهرة اقتصادية فقط، بل انعكس على الجوانب الاجتماعية أيضًا بحيث شكّل فجوة اجتماعية وهدّد السِّلم المجتمعي في سوريا.
3. وصل الفساد في سوريا لمرحلة متجذرة بحيث لم يَعُد بالإمكان الحديث عن معالجته، فالحلّ الوحيد أمامه إسقاط النظام السياسي الراعي له.
4. تحوّل الفساد في سوريا من مرحلة فساد الدولة إلى مرحلة دولة الفساد.

**كما قدمت هذه الورقة بناءً على التحليل الذي تم تقديمه في سياق هذه الورقة عدة توصيات، من أهمها ما يلي:**

1. لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال مُعالَجة ظاهرة الفساد في سوريا من خلال التشريعات أو من خلال الإجراءات التنفيذية على اختلافها، فالحلّ الوحيد يتمثّل بكسر جذور منظومته والمتمثلة بالنظام السياسي.
2. لا بد لأيّ حُكم جديد في سوريا بعد الثورة أن يضمن وجود أجهزة مختصة تضمن عدم عودة منظومة الفساد، ومعالجة أيّ ظاهرة أو مُؤشّر من مؤشرات الفساد في بداياته، وتفعيل المحاسبة الشعبية للفاسدين.

# قائمة المراجع


1. أبو حلاوة، كريم، هجرة الكفاءات والعقول السورية نزيف تنموي مستمر، سلسلة قضايا التنمية البشرية في سوريا، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، كانون الثاني / ديسمبر 2018.

2. أبو الخير، تمام. منهوبٌ أبدًا... قصة النفط السوري منذ تأميمه قبل 65 عامًا، نون بوست، 22 ديسمبر 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/uADcu

3. براء، أسامة. قضية فساد يكشف عنها وزير الصناعة بسياق سرده لإنجازاته، زمان الوصل، 15 يناير 2013، متاح على الرابط: https://cutt.us/Acddu

4. بك الشريف، فادي. سيرة قديمة جديدة ... شركات القطاع العام الخاسرة بين استنزاف الدولة وشهية الخصخصة، الأيام السورية، 20 أغسطس 2011، متاح على الرابط: https://cutt.us/1nNRt

5. بيانات اقتصادية حول سوريا، مجموعة البنك الدولي، متاح على الرابط: https://cutt.us/Ckmgu

6. تصورات أولية لإستراتيجية سوريا الزراعية، صحيفة البيان، 9 يونيو 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/k89MS

7. التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية الثالثة في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة

8. الحسين، عدنان. أرقام مثيرة عن النفط السوري... مستقبل شرق الفرات الخفي، الجزيرة، 23 نوفمبر 2019، متاح على الرابط: https://cutt.us/VS1mK

9. خسائر الحرب، التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، إصدارات مجموعة البنك الدولي.

10. زين العابدين، بشير. الفساد في سورية (1963-2000)... حقائق وأرقام، 1 يوليو 2011، متاح على الرابط: https://cutt.us/DZPss

11. سوريا - معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط: https://cutt.us/pDFA9

12. سمكو، حمادي. رئيس الوزراء السوري: فساد سادكوب وآلهم أصبح واضحًا وضوح الشمس في كبد السماء، داماس برس، متاح على الرابط: https://cutt.us/XsGsn

13. الصراع على النفط السوري... لروسيا النصيب الأكبر والولايات المتحدة تسيطر عبر وكلاء، الشرق الأوسط، 9 ديسمبر 2019، متاح على الرابط: https://cutt.us/4ePHE

14. ضاهر، جوزيف. قطاع التصنيع في سوريا: النموذج الحالي للانتعاش الاقتصادي، Middle east direction، 31 مايو، 2019، ص 3، متاح على الرابط: https://cutt.us/Z0zCY

15. ماضي، نذير. التمهيد للأزمة: التدهور السياسي للزراعة في سوريا، Middle east direction، 15 ديسمبر 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/8DtyA

16. مصرف سوريا المركزي، موقع sa.investing، متاح على الرابط: https://cutt.us/jfgxK

17. الموقع الرسمي للبنك التجاري السوري، متاح على الرابط: https://cutt.us/li2cc

18. هوجو، فكتور. البؤساء. ترجمة منير البعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، 1979.